Fayoum University Faculty of Engineering, 2024, Vol: 7(2), 278-284
https://fuje.journals.ekb.eg/
ISSN Online: 2537-0634
ISSN Print: 2537-0626

الآثار السلبية لمحاور التنمية المستدامة على المناطق التراثية وآليات الحفاظ على هويتها (مقابر صحراء المماليك)

عبدالرحمن محمد عبدالقادر موسي[1] ، محمد محمد عودة[2]

مدرس العمارة، بقسم الهندسة المعمارية، معهد الجيزة العالي للهندسة والتكنولوجيا

مدرس التصميم العمراني، بقسم الهندسة المعمارية، معهد الجيزة العالي للهندسة والتكنولوجيا

*Corresponding author Abdel-Rahman (En.abdelrahman@gmail.com)

How to cite this paper: Mousa, A.M.A. & Ouda, M. (2024). The Negative impact of Sustainable Development on Heritage Areas and Preserving Mechanisms for their Identity (Mamluk Desert Tombs) (الاثار السلبية لمحاور التنمية المستدامة على المناطق التراثية واليات الحفاظ على هويتها (مقابر صحراء المماليك).) *Journal of Fayoum University Faculty of Engineering, Selected papers from the Third International Conference on Advanced Engineering Technologies for Sustainable Development ICAETSD, held on 21-22 November 2023, 7(2), 278-284.* https://dx.doi.org/10.21608/fuje.2024.344954

Copyright © 2024 by author(s)
This work is licensed under the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0).
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Open Access

الملخص:

يتمتع التراث بقيمة تاريخية وعلمية وفنية كبيرة، لهذا فقد حظي التراث بقيمة مادية عالية، ويعتبر التراث من المقومات الأساسية لكل دولة لذا فان أي خسارة لهذا التراث او لجزء منه يعد فقدان لقيمة لا تعوض ومحو لبعض صفحات التاريخ وذاكرة الشعوب، لذا فان المحافظة على التراث أمر في غاية الأهمية للمحافظة على التاريخ ونقل وقائعه بصورة صحيحة. [1]

وقد تناول البحث بالدراسة منطقة مقابر صحراء المماليك لما تحتويه من آثار مهمة وتراث عريق يمتد لمئات السنين، يتمثل في مباني مدارس وخانقاوات وأسبلة وأضرحة وقباب، كما يحوي مقابر للعديد من مشاهير العلم والفن والادب، ممن أثروا في المجتمع في حياتهم وما زال أثرهم باقي رغم رحليهم، كما تناول البحث آثار التدمير لتلك المباني التراثية بسبب شق محاور مرورية من خلالها بغرض التنمية، مما أدي الى تشوه النسيج العمراني للمكان، وكذلك خسارة العديد من المباني التراثية الهامة والتي طالتها معاول الهدم تحت مسمي الخلاف بين ماهية الأثر وماهية التراث.

وكذلك تم طرح الأسلوب العلمي للتعامل مع مثل هذه المناطق التراثية ذات الأهمية العالمية، بغرض تحقيق برامج الاستدامة مع الأخذ في الاعتبار تنمية هذه المناطق والحفاظ على قيمتها التاريخية، وكيفية تعظيم سبل الاستفادة منها، وفي الوقت ذاته المحافظة عليها.

يتعرض التراث الحضاري المعماري للعديد من المؤثرات الخارجية الإيجابية التي تعطي له القيمة، والسلبية المسببة للتلف، فكان لابد من التعامل مع تلك المؤثرات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية من خلال فعل مزدوج يتضمن صيانة ذلك التراث وحمايته والاستفادة منه وتوظيفه ليعمل كأداة فعالة في التطور والإبداع المعماري والعمران.

الكلمات الدالة: محاور التنمية – الاستدامة – المناطق التراثية – الحفاظ – الآثار

Keywords: development pillars, sustainability, heritage sites, conservation, antiquities

مقدمة:

عندما ضاقت القاهرة بالمنشآت الدينية والمجتمعية في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، لم ينشئ المماليك عاصمة جديدة لهم رغم تاريخهم الطويل، بل تمثلت سياستهم بإعادة تعمير المدن القريبة من العاصمة، وملء الفراغات بينها، من هنا أشار المؤرخ المقريزي الي أن النسيج العمراني في القاهرة كان متماسكا للغاية ومتصلا ببعضه البعض. وفي حين اراد المماليك خلق مجتمع عمراني جديد، جذبت انظارهم منطقة فارغة تقع على طريق القوافل شرقي القاهرة، تحديدا بين سور القاهرة الشرقي وتلال جبل المقطم، فقرروا إعمار هذه الصحراء الشاسعة بالمساجد والمدارس والاسبلة والخانقاوات (زوايا عبادات المتصوفة)، كما قاموا ببناء العديد من المنشآت السكنية، والحقوا بالمنطقة خزانات للمياه واسطبلات للخيول والجمال [2]. وقد يعتقد البعض أن المنطقة كانت مكانا لدفن الموتى فقط، ولكن هذا غير صحيح، فقد كانت تقدم خدمات متعددة وأنشطة ذات طبيعة إجتماعية وتعليمية متكاملة لقطاعات عدة من الناس، سواء من المقيمين فيها أو المترددين عليها، ويمكن القول ان المدينة مثلت نموذجا فريدا للتعايش بين الاحياء والاموات.ويمثل التراث العمراني موروثا حضاريا يعكس مسيرة وتطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ، وقد تعرضت المناطق التراثية في مصر الى تغيرات حضارية وإجتماعية أدت الى تدهورها أو إندثارها، بعضها عن جهل وبعضها عن عمد تحت مسمي التنمية وقد بدا مؤخرًا ظهور بعض التيارات الفكرية التي تنادي بالحماية والصيانة العمرانية لبيئة هذه المناطق التراثية بغرض حمايتها والحفاظ عليها وذلك لما تمثله هذه المناطق من ثروة قومية بخلاف ما تحمله من قيمة تاريخية.وفي الفترة الأخيرة زاد التوجه نحو المحافظة على تلك المناطق العمرانية التراثية ورفع مستواها الى الإهتمام بالتراث والمحافظة عليه وعلى الطابع المعماري والعمراني لتلك المناطق، وعند الاهتمام بهذه المناطق يتسع المفهوم من مجرد ترميم وتحسين المعالم التراثية لتلك المناطق الى تحديد نطاقات الحفاظ عليها في إطار التنمية المستدامة للمناطق التراثية، بعيدا عن الإتلاف والتدمير والتعرض للإزالة أو الهدم الكي أو الجزئي، وذلك بهدف إيجاد التوازن بين الحفاظ على التراث العمراني وتحقيق التنمية المستدامة.

هدف البحث:

ومن هنا يهدف البحث الى مناقشة الآثار السلبية الناجمة عن التنمية المستدامة للمناطق العمرانية التراثية أو للمناطق الحضرية التي تتخللها تلك المناطق العمرانية التراثية، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث وما زال يحدث في صحراء المماليك بالقاهرة، وكذلك مناقشة إشكالية ما هو أثرى وما هو تراثي، وهل الحفاظ يتم على ما هو مسجل كأثر ولا يشمل ما هو مسجل كتراث معماري وعمراني؟

شكل رقم (١) صحراء المماليك قديما على طريق القوافل عند مدخل القاهرة، وتظهر اثار تدهور – بين الصورتين الاولي والثانية حيث انهما لنفس المكان بفارق زمني بين الصورتين- على أسوار المباني الأثرية. المصدر: اندريه ريمون، القاهرة تاريخ حاضرة، ٢٠٠٨

أصل تسمية صحراء المماليك:

عرفت المنطقة التي شيدها المماليك بالعديد من الأسماء، مثل: القرافة الشرقية، جبانة المماليك، لكن الاسم الشائع والذي اشتهرت به في المصادر المملوكية وحجج الوقف هو صحراء المماليك. [٣]

وصف صحراء المماليك:

كانت هذه المنطقة في الأصل براحا واسعا، وكان السلطان الظاهر بيبرس البندقداري أول حاكم استخدمها لاستعراض الجند وتدريب الجيش عام ١٢٦٥. حين قرر نقل تدريبات الجنود من قلعة الجبل الى المكان الذي سمي فيما بعد بميدان القبق، وميدان السباق، كما اعتاد السلطان بيبرس وأمراء المماليك الذهاب الى هذه المنطقة بكثرة للعب واحدة من أشهر الألعاب التي مارسها المماليك، لعبة البولو، أي الكرة من فوق ظهر الحصان. (١)

التطور العمراني لصحراء المماليك:

أول من قام بالتعمير في هذه المنطقة هو السلطان الناصر محمد بن قلاوون، حيث منع التدريبات العسكرية في المنطقة خشية أن يلحق الضرر بقبور المسلمين الموجودة فيها، [٤] وكانت قد وجدت في المنطقة زاوية اسمها (قبة النصر) أمر بتجديدها الناصر محمد بن قلاوون وقد كان محبا للبناء، فبدأ بالتعمير في المنطقة خلال فترة حكمه الثالثة، وهو اول من قام بالتعمير فيها. [١]

وكان العهد الذهبي للمنطقة في فترة حكم المماليك الجراكسة، فخلالها شهدت المنطقة تطورًا عمرانيا أكبر مما كان في عصر المماليك البحرية. إذ سعي المماليك الى دفن موتاهم وبناء المدارس والخانقاوات بجانب أضرحة المتصوفة.

وقد أوصي السلطان فرج بن برقوق، وهو على فراش الموت، بتخصيص مبلغ ثمانين ألف دينار لبناء ضريح وخانقاه ومدرسة وسبيل وكتاب في صحراء المماليك، وقد شرع ابنه الناصر في تنفيذ وصيته، وبعد أن أنشئت خانقاه فرج بن برقوق، أصبحت المنطقة مرتبطة بشكل أساسي بالأنشطة الدينية، ثم في عهد السلطان سيف الدين برسباي شهدت المنطقة تطورًا آخر حين بني فيها أكبر مجمع بجوار خانقاه برقوق والحقت به قاعتان للسكن.

شجع هذا الامر الجماعات الصوفية والدينية على الاستيطان في المنطقة، إضافة الى سعي المماليك الى رعاية المتصوفة وبناء المزيد من المدارس الدينية والخانقاوات، لكن اللافت للنظر أن هذه المنشآت التعليمية والسكنية كانت مندمجة. مع المنشآت الدينية والجنائزية.

إن بعد منطقة صحراء المماليك نسبيًا عن العاصمة وتواجدها في الصحراء فرض الحاجة الى وجود منشآت تقدم الخدمات للقاطنين فيها، وتمد بأسباب الحياة مجتمعًا بتكون غالبا من علماء ومتصوفين وطلبة علم ومسئولين عن إدارة المنشآت وصيانتها، وكذلك زائريها. [٥]

ثم في عهد السلطان قايتباي شهدت المنطقة كثافة في حركة البناء وكان العمران متميزًا فنياً. وبني السلطان مدينة صغيرة مكونة من ربع (مجمع سكني) ومجمع مكون من مدرسة وسبيل وكتاب، وصهريج لتخزين المياه، وحوض لسقي الدواب، ومقعد وقبة للدفن، وما يزال معظمها قائمًا حتى الآن.

وقد أنشئت من بعده أعظم المجمعات في المنطقة، مثل مجمع السلطان إينال ومجمع الأمير قرقماس وهو آخر بناء ضخم في صحراء المماليك، ويتكون من قبة للدفن ومبني سكني وسبيل وكتاب. ومعظم هذه المباني كانت محمية بوثائق وقف.

شكل رقم (٢) صورة توضح النسيج العمراني قديمًا لصحراء المماليك يجمع بين المقابر والمساجد والخانقاوات (المصدر: اندريه ريمون، القاهرة تاريخ حاضرة، ٢٠٠٨)

وصف الرحالة لصحراء المماليك:

وقد ذكر المقريزي أن المؤرخ ابن خلدون ذكر أنه حين رأي صحراء المماليك، تنبأ بازدهارها واتساع العمران فيها. وذكر أنه لابد أن يصير هذا المكان مدينة. كما ذكر المؤرخ أبو العباس القلقشندي وصفًا دقيقًا لصحراء المماليك، يذكر أنها احتوت على أبنية رائقة، ومناظر مبهجة، وقصور بديعة، يسرح الناظر في أرجائها، ويبتهج الخاطر برؤيتها، وفيها الجوامع والمساجد والزوايا والربط والخانقاوات، وهي في الحقيقة مدينة عظيمة إلا انها قليلة الساكن. [٦]

شكل رقم (٣) عندما تم انشاء المدينة اختير لها أن تكون في الصحراء وبدأت حيث الهدوء والهواء النقي المصدر: اندريه ريمون، القاهرة تاريخ حاضرة، ٢٠٠٨

بعد هزيمة المماليك في معركة الريدانية ضد العثمانيين، لجأ فلول المماليك الى المنطقة للإختباء في منشأتها، ولاحقهم العثمانيين فيها، وبسقوط الدولة المملوكية، استمرت صحراء المماليك في لعب نشاطها القديم، ففي زمن العثمانيين ظل إيقاع الحياة ونمطها استمرار لما كان سائدا من قبل، وفي القرن السابع عشر، كان العديد من الرحالة الأجانب يعتبرون صحراء المماليك والعديد من ابناء الطبقة البرجوازية ببناء مجمعات جنائزية شاسعة، ضمت العديد من وسائل الراحة من حدائق ومطابخ ودورات مياه، وبالتالي ازدادت الحاجة الى توفير سكن للأشخاص الذين يحرسون هذه الاحواش.

مظاهر تدهور المنطقة

- شهدت المنطقة ممارسات مدمرة، مثل البناء غير المرخص بالقرب من الآثار، ونهب المنشآت وعدم ترميمها، كما استخدمت مجموعة السلطان إينال والأمير قرقماس في فترة ما كمستودعات للبارود.
- لم تهتم الحكومات فيما بعد الحكم الملكي وسقوط الاسرة الحاكمة منتصف القرن العشرين بمنطقة صحراء المماليك، ولم وتدرك قيمتها التراثية والإنسانية، وتركت آثار المنطقة للسرقة.
- وقد حدثت أكبر تعديات على المنطقة عندما أزيلت ١٢٠٠ مقبرة من أجل شق طريق صلاح سالم، وقد عزل الطريق الجديد منطقة صحراء المماليك عن أنحاء القاهرة، وبالتالي فقدت قيمتها، وتعرضت للإهمال. وكان ذلك التدهور نتاجًا لإعادة بناء مدن غير مخطط لها مثل منشية ناصر والتي بنت متاخمة لصحراء المماليك.
- قيام العديد من الاسر المصرية، لأسباب اقتصادية، بنقل افرادها للعيش في احواش المقابر مجانا أو مقابل مبلغ بسيط يدفع لحراس المقابر. وكذلك الهجرة العشوائية.
- فشل الدولة في إدارة أزمة الإسكان، ورفع يدها عن حماية التراث الثقافي، حولت المنطقة التراثية الى عشوائيات، حتى نما البناء العشوائي بشكل واضح وشوه الشكل المعماري للمدينة التاريخية ولأثارها ومبانيها التراثية.
- هدم العديد من المقابر التراثية بهدف أعمال التوسعة والتطوير وشق محاور مرورية لتسهيل حركة المرور نحو العاصمة الإدارية الجديدة " محور الفردوس" أدى ذلك الى تدمير جزء كبير من صحراء المماليك، والتي سجلت بالكامل على قائمة التراث العالمي وهي تضم ٦٦ اثرًا من أندر وأعظم الآثار الدينية والمدنية بخلاف المباني التراثية وذات القيمة المعمارية العالية، فقد هدمت أضرحة وقباب يقترب عمرها من ١٠٠ عام وأكثر ويرجع الى شخصيات تاريخية مثل احمد لطفي السيد، ونازلي هانم وعبود باشا وغيرها الكثير.

شكل رقم (٤) مظاهر البناء العشوائي والتعدي على المناطق التراثية

المصدر: الباحث

شكل رقم (٥) مراحل التعدي والهدم والوضع الراهن لما أصبحت عليه المنطقة بعد شق محور الفردوس فيها بغرض التنمية

المصدر: موقع بي بي سي على الانترنت bbc.com

شكل رقم (٦) محور الفردوس قبل التدخل وأثناء الهدم وبعد التطوير المصدر: موقع بي بي سي على الانترنت bbc.com

يخلط كثير من الناس بين مصلح الأثر ومصطلح التراث، البعض يعتبرونهم مرادف لنفس المعنى والبعض يري أن كل مصطلح له معنى ومفهوم مختلف، ومن هنا كان لابد من تعريف الموقع الأثري والموقع التراثي وأوجه الفرق بينهما:

أ- تعريف الموقع الأثري:

يمكن تعريف الموقع الأثري على انه ذلك الموقع الذي يتضمن الدلائل الأثرية والتي تتم دراستها وفحصها من قبل المختصين في علم الآثار، ليتم الاستفادة منها لاحقا. [٧]

ب- تعريف الموقع التراثي:

هو الهوية الثقافية للأمة والذي يعكس مسيرة وتطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ، ورغم الاجتهادات في تنمية المناطق التراثية فهناك تدهور حادث فيها نتيجة عدم استدامة التنمية بها، بالإضافة لعدم تحديد نطاقات العمل لهذه التنمية في أطر تخطيطية تراعي الطابع المعماري والعمراني التقليدي للمناطق التراثية وحقوق قاطنيها من الأموات والاحياء على حد سواء، حيث تتمثل المشكلة الرئيسية في صعوبة تحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث العمراني وبين التنمية المستدامة.

ج- استدامة تنمية المناطق التراثية:

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تتحكم في التنمية المستدامة وهي الاقتصاد والبيئة والمجتمع المحلي لذلك يجب عند تناول البيئة التراثية بالدراسة وإعادة التخطيط، تنمية المحاور الثلاثة معًا، وبالتالي فإن عمليات الحفاظ التي تهتم بالمحتوى المعماري والعمراني للمنطقة ستكون مقتصرة على تحقيق الاستدامة والتنمية المطلوبة للمجتمع المحلي للمنطقة كجزء من منظومة متكاملة للتنمية والحفاظ على النسيج العمراني والتراثي لتلك المناطق. [١٧]

د- مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها:

-المقصود بالتنمية المستدامة هو الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية احتياجات الإنسان حتى يتم نقلها الى الأجيال التالية في المستقبل للحفاظ على هذه الموارد وتنميتها وقد تم لاحقا عام 1992 توسعة المفهوم ليشمل ثلاث عناصر، حماية البيئة، التنمية الاجتماعية والمساواة الاجتماعية (يونسكو, 2016 ,p.19), ويجب أن تكون هؤلاء الثلاث ركائز متوازنة رغم الصعوبة في تحقيق هذا التوازن [٢١]

-ان علاقة الحفاظ على التراث بالتنمية المستدامة يمكن النظر لها بطريقتين، أولهما أن التراث يقدم إسهاما في التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في الثلاث أبعاد بيئة، مجتمع واقتصاد. وهنا يكون التراث الثقافي عاملا رئيسيا في عملية التنمية المستدامة، والثانية أن التنمية المستدامة جزء من اهتماماتها أن تحافظ على التراث الثقافي باعتبارها من الموارد المحدودة وغير المتجددة التي يجب الحفاظ عليها لنقلها الى الأجيال القادمة. [١٨]

- لذلك نستطيع استنتاج ان هناك علاقة طردية بين الحفاظ على التراث وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة؛ انه كلما كان التراث نافعا للمجتمع وبرز دوره قلت الممارسات الضارة من المجتمع المحلي اتجاهه حفاظا عليه.

- تم تحديد أهداف التنمية المستدامة الي سبعة عشر هدفا جميعهم يستطيع التراث الثقافي أن يقدم إسهاما فعالا في تحقيقها (إيكروم, 2022) ,، بالرغم من أن بعض الأهداف تكون اكثر صلة من الأخرى بالتراث، لكن التراث الثقافي يستطيع تحقيق هذه الأهداف بطريقة أو بأخرى. وتم التركيز على مبدأ أن التراث الثقافي يحقق الأمان للمناطق التراثية والمناطق المحيطة، وهو مبدأ منشق من احدى أهداف التنمية المستدامة وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة. [٢٢]

ه- سياسات التعامل مع المناطق التراثية بغرض تحقيق التنمية المستدامة لها:

تختلف أساليب التعامل مع المباني والمناطق العمرانية التراثية حيث يتم تحديد أسلوب تعامل مع كل منطقة على حده بما يتناسب مع ظروفها وطبيعة نسيجها العمراني، طبقا لدليل الحفاظ على التراث العمراني، تنقسم سياسات الحفاظ الى مستويين وأولهما الحفاظ على المباني التراثية وثانيهما الحفاظ على المناطق التراثية، وتتعدد السياسات المتبعة في كل مستوى حسب حالة وطبيعة المباني والمناطق التراثية، ويجوز أن تستخدم سياسة واحدة او أكثر في عمليات الحفاظ. علي التراث العمراني.

1 - الحماية:

يقتصر هذا النوع من السياسات على المناطق التاريخية أو الأثرية وأحيانًا يشمل المناطق الحديثة ذات الطابع المعماري المميز وتكون تلك الحماية لمباني معينة أو للنسيج العمراني أو الطابع المعماري أو لهم جميعا مجتمعين، كما يتسع المفهوم أحيانًا ليشمل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لتلك المناطق بجانب الهيكل العمراني. وتشمل أنشطة أسلوب الحماية ما يلي: حماية الهيكل المادي للمنشأ من التدهور، حماية البيئة العمرانية، حماية الصورة البصرية على مستوى المباني والمناطق العمرانية وحماية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة المميزة للسكان. [٨]

2 - الحفاظ:

تعرف سياسة الحفاظ بانها تلك الأعمال التي تتخذ لمنع التآكل والتلف والتي تطيل بقاء الميراث الطبيعي والبشري للإنسانية من المباني الضخمة الى الأثر البسيط، وسياسة الحفاظ تشمل المناطق التاريخية وذلك في حالة وجود مباني داخل الحيز التاريخي أو التراثي، يراد الحفاظ على الطابع المعماري المميز لها، ولقد امتد مفهوم الحفاظ ليشمل المحيط العمراني للمباني التاريخية والمنشآت ذات الطابع المعماري، وامتد ليشمل أيضا الأنشطة والاستعمالات والصناعات الحرفية التي تمارس بالمحيط العمراني أو للمنطقة الاثرية.

3 - الاحياء:

هو إعطاء حياة جديدة لمبني، عمل، مجتمع، أو منطقة عمرانية، وهذه السياسات ليست قاصرة على المناطق التاريخية فقط بل تمتد الي المناطق القائمة والمناطق المعدة للامتداد العمراني وذلك بإحياء القيم التراثية في تخطيط وانشاء هذه المناطق وهو محاولة للاستمرار الحضاري بين الماضي والحاضر والمستقبل مع الحفاظ على الملامح المعمارية بالاعتماد على التراث. [٩]

و- سياسات التطوير للأجزاء المتدهورة بالمناطق التراثية:

1 - التجديد:
يقصـــد به تلك المجهودات التي تهدف الى تطوير البيئة العمرانية لتوفير المتطلبات الحالية والمســـتقبلية للحياة الحضـــرية أو إعادة الإصـــلاح للمباني والأجزاء العمرانية المتدهورة بـالمنـاطق التـاريخيـة لتـأهيلهـا لأداء وظيفتهـا التي فقـدتهـا نتيجـة عـدم ملاءمتهـا للتغيرات المتلاحقة. (١٠) ويجب عند إجراء تعديلات، ألا تؤثر تلك التعديلات على الطابع المميز لتلك المباني على مستوى المبني وكذلك على المستوى العمراني لتلك المناطق العمرانية التراثية.

2 - إعادة التأهيل:
يقصد به إعادة تأهيل منطقة أو مبني الى مستوى كفاءة معين، وإعادة اصلاح مرافقه، ليشغل وظيفته القديمة أو تأهيله لوظيفة جديدة وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب مع المباني ذات القيمة التراثية.

3 - التحسين:
يمكن أن يشمل التحسين مبني أو منطقة عمرانية وهو عبارة عن أي عملية تهدف الى رفع أو زيادة قيمة أو تحســين مرافق، يكون لها دور أســاســي في تحســين البيئة العمرانية مثل أعمال الإضــاءة أو التشــجير أو النظافة، ولكن بالنظر الي ما تم في محور الفردوس نجد ان معظم هذه السياسات لم تراعي عند العمل في هذا المحور الذي يخترق المنطقة التراثية. (شكل رقم ٧)

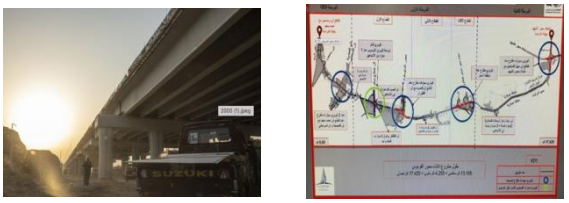

شكل رقم (٧) عمليات فتح محاور جديدة بغرض التنمية المستدامة لتحسين البيئة العمرانية ولكنها لا تراعي البيئة التراثية العمرانية للمناطق التراثي
المصدر: موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة New Urban Communities Authority

ز- سياسات التغيير للأجزاء المتدهورة بالمناطق العمرانية التراثية

1 - الإزالة:
إن إزالة المناطق المتدهورة بشكل كامل لا يتم التعامل بهذا الأسلوب في المناطق التاريخية لأن إزالة المناطق التاريخية تعني تدمير نسيجها العمراني ومبانيها التاريخية وطابعها المميز بالمنطقة التاريخية حيث تزال بعض الأجزاء التي ليس أهمية تاريخية أو معمارية بهدف إعادة تعميرها وقد يتبع هذا الأسلوب تغيير بعض الاستعمالات مع تغييرات طفيفة في النسيج العمراني والذي يجب ألا يكون دخيلا غريبا بل يجب أن يكون متمشيًا ومتجانسًا مع النسيج الفعلي للمنطقة. (١٠)

2 - الإحلال التدريجي:
يعتبر الإحلال التدريجي هو الصورة المعتدلة والمرحلية لأسلوب الإزالة لتجنب سلبياتها الاجتماعية والاقتصادية، ويجب عند التعامل مع المناطق التراثية المتدهورة أن تتم عملية الإحلال بشكل تدريجي للمباني الرديئة والمتدهورة وغير ذات القيمة التاريخية حتى لا يحدث تدمير للنسيج العمراني القديم، وقد يتم إقامة المباني الحديثة بطابع ونوع المباني القديمة للحفاظ على الطابع العمراني بالمنطقة التاريخية. (١١)

3-إعادة التعمير:
تتميز المناطق التاريخية بطبيعة خاصة لذلك فإن إعادة التعمير هي إستراتيجية لمخطط جديد بالكامل لمنطقة محددة يستدعي معها إخلائها من المباني قبل إنشاء مباني جديدة عليها (مثل المناطق العشوائية) لذا يجب عدم اللجوء الى هذا الأسلوب عند التعامل مع المناطق التاريخية إلا بصورة جزئية وفي الأجزاء المتهدمة أو المتهالكة والتي لا يصلح معها أي معالجة.

ح- السياسات الشاملة للتعامل مع المناطق التراثية :(الحفاظ الاحياء- الارتقاء)

- لقد امتد الحفاظ بعد أن كان يشمل المباني التاريخية وذات القيمة ليشمل المناطق التاريخية بشكل عام بمبانيها وأنشطتها وصناعاتها الحرفية وطابعها ونسيجها، وتطور هذا الأسلوب ليصبح سياسة خاصة في التخطيط يتم بالبيئة العمرانية ككل وليس مباني فردية أو تاريخية مميزة عند التعامل مع المناطق التاريخية أو المناطق ذات القيمة البيئية العالمية.
- تعتبر سياسة الإحياء من السياسات الشاملة لأنها تصلح للمناطق التاريخية والحديثة والامتداد العمراني بالمناطق التاريخية عند تخطيطها، وتتعدي أساليب الإحياء من الطابع المعماري والعمراني الى الاستعمالات والأنشطة الحرفية التراثية، مما يمكننا من إحياء العناصر التخطيطية والمعمارية التراثية بالمناطق التاريخية والاستفادة منها بما يتناسب مع التطور العلمي والتكنولوجي والتحول الاجتماعي للحياة المعاصرة. (١٠)
- تعد سياسة الارتقاء من سياسات تحسن الوضع الى الأفضل ولهذا يختلف من صورة الى أخرى ومن مجتمع الى آخر ويتعرض الارتقاء لجوانب اجتماعية واقتصادية وعمرانية، حيث تتميز هذه السياسة بالمحافظة على الكتلة العمرانية باعتبارها ثروة قومية ذات قيمة اقتصادية وتعمل على تنميتها وزيادة قيمتها العقارية بالإضافة الي تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للسكان بالمنطقة التاريخية. (١٢)

ط- مفهوم التراث الحضاري وأهم خصائصه:

لم تنتج التشريعات الأثرية نهجًا واحدًا وموحدًا في تحديدها لمفهوم الآثار، بل اختلفت تلك التشريعات في هذا الأمر اختلافًا واضحًا، لذلك وجدنا قسم التشريعات المتعلقة بالآثار سواء الوطنية أو الدولية استخدمت مصطلح التراث للدلالة على الآثار كمصطلح رديف لها أو شاملًا لها باعتبار أن الآثار تدخل ضمنًا في نطاق التراث، بينما هناك تشريعات فرقت بينهما، كما تشير كلمة التراث الى كل ما يتعلق بانتقال من الماضي الى المستقبل، فكل ما نستلمه من الأجداد وننقله فيما بعد للأجيال القادمة يعتبر تراثا. (١٣)

إن مصطلح التراث يعكس في مفهومه العام من القيم ذات الأبعاد الثقافية والحضارية ويشير الى تراكم معرفي وتاريخي تتناقله الأجيال جيلا بعد جيل، فالتراث هو منظومة تقاليد وأفكار وعلوم متوارثة ومستمرة. (١٩)

ويمكن أن نلخص التراث بأنه: مجموعة من المباني والمواقع ذات القيمة التاريخية والجمالية والأثرية والعلمية التي ورثها الجيل الحالي عن الأسلاف ولها قيمة حضارية غير عادية ولا يمكن تعويضها إن فقدت أو تلفت. (١٤)

من جهة اخري ثمة تشريعات تبنت هذا التعريف التشريع المصري وذلك من خلال قانون حماية الآثار المصري رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ حيث عرف الآثار في المادة الأولي منه والمعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٠ في تطبيق احكام هذا القانون يعد أثرا كل عقار أو منقول متى توافرت فيه الشروط الآتية:

- أن يكون نتاجًا للحضارة المصرية أو الحضارات المتعاقبة أو نتاج للفنون أو العلوم والآداب والأديان التي قامت على أرض مصر منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى قبل مائة عام.
- أن يكون ذا قيمة أثرية أو فنية أو أهمية تاريخية باعتباره مظهرًا من مظاهر الحضارة المصرية أو غيرها من الحضارات الأخرى التي قامت على ارض مصر.
- أن يكون الأثر قد أنشأ على أرض مصر أو له صلة تاريخية بها، وتعتبر رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها في حكم الأثر الذي يتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون. (١٥)

وقد عرف قانون الآثار العربي الموحد (١)على أنه يعتبر اثرا أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ذلك عقارًا أو منقولاً يتصل بالعلوم والفنون أو الآداب قيمة فنية أو تاريخية، ويجوز للسلطة الآثرية أن تعتبر لأسباب فنية أو تاريخية أي عقار أو منقول، أثرا اذا كانت للدولة مصلحة وطنية في حفظه صيانته بصرف النظر عن تاريخه وتعتبر الآثار ذات الشأن الوثائق والمخطوطات، كما تعتبر بقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية من الآثار التي يجب المحافظة عليها بصرف النظر عن تاريخه.(١٦)
(قانون الاثار العربي الموحد المادة ٣٠ من والباب الأول)

أما المشرع الفرنسي، فقد استعمل لفظ التراث تعبيرًا عن نصطلح الآثار إذ عرف الآثار" على أنها الأموال العقارية والمنقولة المملوكة ملكية عامة أو خاصة والتي لها قيمة تاريخية أو فنية أو حضارية أو جمالية أو علمية. (٢٠)

الحفاظ على المناطق التراثية وذات القيمة :

1. **تعريف المناطق التراثية وذات القيمة :**هي المناطق ذات الملامح التاريخية المتميزة عمرانيًا ومعماريًا سواء كانت نشأتها في العصور القديمة المختلفة كالعصور القبطية أو الإسلامية، أو تلك التي نشأت خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .وطبقاً لقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ – باب التنسيق الحضاري ولائحته التنفيذية، تتميز هذه المناطق بعنصر أو أكثر من العناصر التي تحددها معايير تحديد المناطق التراثية المشار إليها باللائحة .لذلك فإن المناطق ذات القيمة التراثية وما يحيط بها يجب اعتبارها بأكملها بما فيها من مباني وميادين وحدائق وشوارع، هي مجموعة لا تتجزأ، حيث يعتمد التوازن بين أجزائها على طبيعة وتناسق مكوناتها .ويمثل نوع الاستعمال والأنشطة الموجودة بها جزءاً أساسياً من التراث العمراني جنباً إلى جنب مع التراث المعماري. وبالتالي فإن نوعيات التجارة والحرف والصناعات هي جزء مهم من الاعتبارات التراثية والاجتماعية التي يلزم الحفاظ عليها وتدعيمها في المناطق التراثية طبقاً للمواثيق الدولية في مجال الحفاظ على التراث العمراني، أما مفهوم المناطق الأثرية فيطلق على المناطق التي تم تسجيلها طبقاً لقانون الآثار، وينطبق عليها بالتالي أساليب الحماية للآثار وتنظيم ارتفاعات المباني حولها وتحديد حرم الأثر، وغير ذلك من اشتراطات حماية الآثار في القانون .ويمكن تطبيق الاشتراطات الخاصة بالمناطق الأثرية على المناطق التراثية، خاصة فيما يتعلق بمحيط المباني التراثية وبعوامل الحماية، كتحديد الارتفاعات لتتوائم مع المباني التراثية أو تحديد الأنشطة التي تتوافق مع طبيعة وخصوصية المناطق والمباني التراثية، وغالباً ما تقع المباني التراثية في حيز مناطق أثرية كمجموعة المباني التراثية السكنية التي ترجع إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي تقع حول الآثار المسجلة في القاهرة التاريخية، وفى هذه الحالة يلزم اعتبار هذه المباني مجتمعه كمناطق تراثية متميزة، ويلزم تسجيلها والحفاظ عليها وعلى مبانيها بالأساليب المناسبة كترميمها أو إعادة تأهيلها، كي لا يتم هدمها أو تغييرها بشكل يفقدها قيمتها.
2. **معايير تحديد المناطق التراثية وذات القيمة** تحدد المناطق التراثية تبعاً لتاريخ وخصائص المنطقة وأيضاً بناءً على تواجد مجموعات من المباني التراثية بهذه المناطق، تشمل المناطق التراثية مناطق بأكملها، كمنطقة (وسط البلد) (القاهرة الخديوية) أو الحي التركي والحي

الأوروبي بالإسكندرية، أو أماكن محددة داخل المنطقة أو الحي طبقاً لنوعية تخطيطها وسماتها العمرانية أو طبقاً لكثافة المباني التراثية بها، ويمكن أيضاً اعتبار ميدان أو شارع بأكمله كمنطقة تراثية متميزة سواء كان ذلك داخل منطقة الحفاظ أو خارجها. "اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ الباب الثاني -الفصل الثاني" :المناطق ذات القيمة المتميزة)"ويجب أن تأخذ هذه المناطق أولوية واهتماماً خاصاً بالنسبة لقضايا البيئة العامة وأعمال التشجير والرصف والبنية الأساسية فهي من أهم المناطق التي تميز المدينة وتبرز رونقها وجمالها وقيمتها.

3. **تحديد وتسجيل المناطق التراثية :**يتم تحديد نطاق المناطق التراثية على الخرائط من واقع الخرائط التاريخية وطبقاً لأهمية المباني التراثية بها، وتطبيقاً للأسس والمعايير الواردة باللائحة التنفيذية لقانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، ويتم توثيق المناطق التراثية المتميزة كي يتسنى اتخاذ إجراءات الحفاظ والحماية اللازمة لها وتطبيق لوائح المباني والتخطيط العمراني والتنسيق الحضاري الخاصة بها، حيث يجب عمل أرشيفاً خاصاً لهذه المناطق في كل محافظة. وتخطر مجالس المدن والمجالس المحلية والجمعيات الأهلية بهذا التسجيل كي يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية والحفاظ ووضع المخططات المناسبة طبقاً لطبيعة وخصوصية كل منطقة على حده .

4. **تصنيف المناطق التراثية :**يمكن تصنيف مدينة كاملة أو حي أو ميدان أو شارع أو جزء منه كمنطقة تراثية أو ذات قيمة .ولا يعنى ذلك تجميدها لأن المنطقة التراثية يجب أن تتمتع بالحياة والنشاط في إطار تصنيفها إلى مستويات ثلاثة طبقاً لأولويات الحماية المطلوبة كما يلي :

-منطقة تراثية أو ذات قيمة مستوى (أ) : منطقة حماية قصوى، منطقة تراثية أو ذات قيمة مستوى (ب) : منطقة حماية متوسطة، منطقة تراثية أو ذات قيمة مستوى (ج) : منطقة انتقالية بين منطقتي الحماية (القصوى /المتوسطة) والعادية.

5. **توثيق وتسجيل المناطق ذات القيمة :**يقوم الجهاز القومي للتنسيق الحضاري بتحديد المناطق ذات القيمة التراثية أو المتميزة، وقد يكون ذلك بمساعدة اللجان الدائمة المختصة بحصر المباني بالمحافظات .وتوقع المناطق على خرائط مساحية وتضم إلى المخطط العام للمدينة، ثم ترفع للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية برئاسة رئيس مجلس الوزراء لاعتمادها .

6. **أسباب تدهور المناطق التراثية بالمدن المصرية :**عدم وجود خطة للحفاظ على المناطق التراثية بالمدن المصرية وحمايتها من التدهور والزحف العمراني، أدى إلى تعرض هذه المناطق لأضرار بالغة من تدمير وتدهور وهدم كثير من مبانيها التراثية المهمة على المستويين المحلى والعالمي .ومن أمثلة ذلك ما تعرضت له منطقة القاهرة التاريخية التي سجلتها اليونسكو كتراث عالمي. وبالرغم من هذه المظاهر السلبية فإنه لايزال يمكن تحقيق الكثير لإنقاذ ما تبقى من الأحياء التراثية في المدن المصرية، وذلك من خلال إعداد خطط التطوير والصيانة والترميم للمباني التراثية الباقية، وإعادة بناء الأحياء والشوارع التراثية في بعض الحالات الخاصة، كما حدث في كثير من مدن أوروبا وبالذات ألمانيا وبولندا، التي سبق تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أعيد بناء مبانيها وشوارعها، مما كان له مردود حضاري مهم، إلى جانب ازدهار السياحة فيها .وادي شق الطرق والمحاور الحديثة في وسط تلك المناطق التراثية التي لا تتناسب أو تتواءم مع النسيج أو الطابع التراثي مما أدى للتشوه البصري الذي أصبح يمثل ظاهرة في معظم المدن المصرية، ويتم هذا التعامل ضمن مشروعات التطوير والحفاظ والتنمية المستدامة.

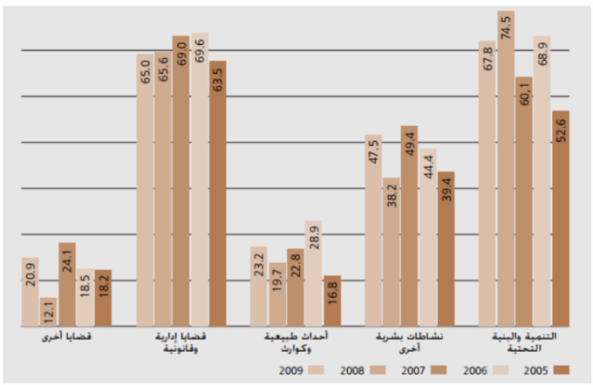

شكل رقم (٨) رسم بياني يوضح النسب المئوية والاخطار التي تواجهها الممتلكات التراثية
المصدر (يونسكو، ٢٠٠٦)

7. **سبل التعامل مع المناطق التراثية ذات القيم:** الدراسات اللازمة لعمل مخطط الحماية والحفاظ توقيع المنطقة بحدودها ومعالمها العمرانية المميزة على الخرائط متضمنة العلامات المميزة عمرانياً داخل المنطقة والمسارات ومداخل المنطقة ونقاط التجمع، دراسة التطور التاريخي للمنطقة وتحديد خصوصيتها مما يعطى مؤشرات عن طبيعتها الثقافية والاقتصادية والعمرانية كما يعطى مؤشرات لاتجاهات نموها والعوامل التي تهدد تراثها، توقيع المباني التراثية على خريطة المنطقة طبقاً لتصنيفها أ، ب، ج ويتم ذلك بعد اعتمادها من لجان المحافظات بعد المسح الشامل للمباني التراثية وتسجيلها، ثم تحديد علاقتها بالمخطط وتقييم دور المباني التاريخية فيها، إجراء الدراسات اللازمة المرتبطة بالنواحي الاجتماعية التي توضح النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة ومستوى الدخل والحالة التعليمية، وكذلك الدراسات المتعلقة بالنشاطات التراثية مثل الصناعات الحرفية، تحديد المناطق والمحاور التجارية بالمنطقة للعمل على إيجاد توازن بين طبيعة المناطق السكنية واحتياجات المناطق التجارية وتحديد مخطط الاستعمالات لتحديد أولويات احتياجات الخدمات، تحديد نسب وحجم المباني بالعلاقة مع مسطح الأرض مع مراعاة قواعد التنظيم الخاصة بكل منطقة لتحديد اللوائح الخاصة بالمباني الجديدة داخل المنطقة التراثية .

8. **مخطط الحماية والحفاظ :** بناء على الدراسات السابقة يتم إعداد مخطط الحماية والحفاظ ويشمل هذا المخطط ما يلي: عمليات الحفاظ وإعادة تأهيل المباني التراثية ويعتبر ذلك من أهم عوامل حماية المناطق التراثية، حماية النسيج العمراني المتمثل في تقسيمات الأراضي وشبكة الشوارع، الحفاظ على مكونات المنطقة وخصائها البيئية الطبيعية كشواطئ الأنهار أو التي من صنع الإنسان كالحدائق العامة، احترام عروض الشوارع التاريخية للحفاظ على النسيج العمراني .ولا يجوز فتح شوارع جديدة أو توسعة الشوارع القائمة مما يؤدى إلى هدم المباني التراثية القائمة بما يخالف مبدأ الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.

9. **تنفيذ مشروعات الحفاظ العمراني:** تتطلب مشروعات الحفاظ العمراني واسعة النطاق القيام بمشروعات إرشادية في مراحلها الأولى، وتكون وظيفتها ما يلي: يجب أن تكون هناك خطة لأعمال الصيانة بالأحياء التراثية بصفة دورية (كل ٥ سنوات على سبيل المثال) على أن يطلب من السكان والملاك القيام بأعمال الصيانة، وفى حالة عدم تنفيذها تقوم إدارة التراث العمراني بالمحافظة بإنهاء الأعمال للحفاظ على رونق المنطقة التراثية، وذلك بالتعاون مع الأهالي في نفقات الصيانة .يلزم تحديد الجهة المسئولة عن إدارة التراث العمراني بالمحافظة عن متابعة أعمال الصيانة والحفاظ، ويمكن أن يتم ذلك بواسطة المختصين والخبراء تحت إشراف الجهاز القومي للتنسيق الحضاري .

10. **مخطط الحفاظ والتنمية المستدامة:** للمناطق التراثية دور أساسي في التنمية العمرانية والاقتصادية خاصة في مجال التنمية السياحية وتنمية المهارات والحرف، لذا فإنه من الضروري تطوير هذه المناطق لتلعب دورها التنموي .ويجب مشاركة الجمعيات الأهلية في التطوير من أجل نشر الوعي العام بأهمية المنطقة والحفاظ عليها، وكي تأخذ هذه الجمعيات على عاتقها جزء من عمليات الحفاظ وتكون حلقة الوصل بين الجهات الإدارية العليا والمواطنين.

الحفاظ والبدائل والحلول:

كان من الممكن الجمع بين التطوير والحفاظ على التراث، إذ أنه لا توجد مقارنة بين القيمة التاريخية وتوسعة أو بناء يمكن إيجاد بدائل متعددة له، لقد كان من اليسير إيجاد بعض البدائل عن الهدم ومنها تفكيك وجهات القباب والاضرحة جزئيا أو كليا وترحيلها الى أماكن اخرى بدلا من هدمها، مثلما حدث في تفكيك ونقل معابد أبو سمبل وغيرها والتي كانت معرضة للغرق بسبب بناء السد العالي وكان من الممكن حفر الانفاق بدلا من الكباري أو الطرق السطحية، وهو الخيار المعمول به في كثير من دول العالم، خصوصا وأن الجهات المعنية مثل الجهاز القومي للتنسيق الحضاري قد رفض من قبل هذا المشروع لما له من آثار تدميرية على المنطقة وعلى هويتها التاريخية والبصرية .

- الاهتمام بمشروعات التطوير وكان بالفعل هناك مشروع تطور للمنطقة عام ٢٠١٦ مقدم من جامعة القاهرة من أجل تطوير صحراء المماليك وجعلها منطقة سياحية وفاز بالمركز الأول، ولكنه لم يري النور. (شكل رقم ٨)

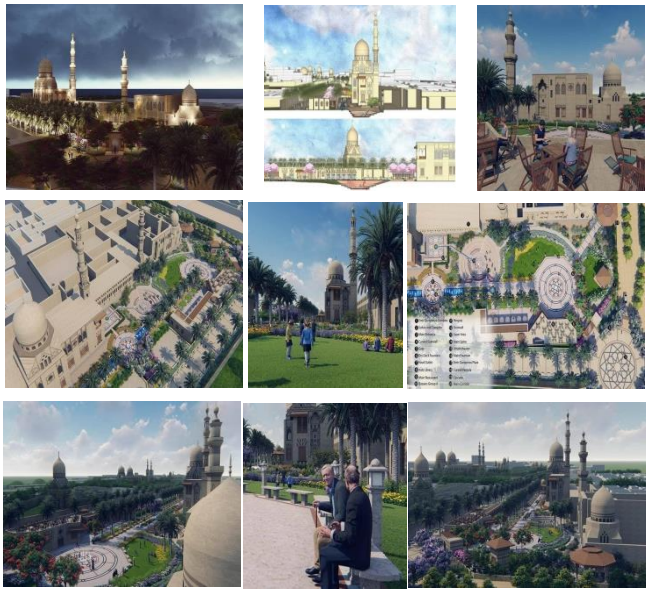

شكل رقم (٩) مخطط تطوير مقابر صحراء المماليك الفائز بالمركز الأول من أعمال كلية الهندسة – جامعة القاهرة والذي لم يتم تنفيذه

المصدر: https://www.cairodesignaward.com/Event/project?id=121

النتائج:

المحافظة على المناطق التراثية هي عملية الحفاظ على المباني والأماكن والأشياء ذات القيمة التاريخية أو الثقافية. تشمل هذه المناطق المواقع الأثرية والتاريخية، والمدن والبلدات القديمة، والمناطق الطبيعية والثقافية.

للمحافظة على المناطق التراثية أهمية كبيرة، منها:

الحفاظ على التاريخ والثقافة :تعكس المناطق التراثية تاريخ وثقافة الشعوب، فهي تمثل سجلًا حيًا لكيفية عيش الناس في الماضي.

تعزيز التنمية الاقتصادية: يمكن أن تكون المناطق التراثية مصدرًا للدخل من خلال السياحة والأعمال التجارية.

تحسين جودة الحياة :توفر المناطق التراثية أماكن للترفيه والاسترخاء، كما أنها يمكن أن تساعد في تعزيز الشعور بالانتماء لدى السكان المحليين.

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للحفاظ على المناطق التراثية، منها:

التوثيق :يتم تسجيل المعلومات حول المناطق التراثية، بما في ذلك تاريخها وثقافتها وخصائصها المادية.

الصيانة :يتم إجراء أعمال الصيانة الدورية للحفاظ على المناطق التراثية في حالة جيدة.

الترميم :يتم إصلاح الأضرار التي لحقت بالمناطق التراثية.

إعادة التأهيل :يتم إعادة استخدام المناطق التراثية للأغراض الحالية أو المستقبلية.

تواجه المناطق التراثية العديد من التحديات، منها:

التغيرات البيئية: يمكن أن تؤدي التغيرات البيئية، مثل الفيضانات أو الزلازل، إلى إتلاف المناطق التراثية.

التنمية العمرانية :يمكن أن تؤدي التنمية العمرانية، مثل البناء الجديد أو التوسع الحضري، إلى تدمير المناطق التراثية.

التشويه :يمكن أن يؤدي التلوث أو التخريب إلى تشويه المناطق التراثية.

التوصيات:

إن واجب المحافظة على المواقع الاثرية من العبث والتخريب يعتبر من أولي الواجبات وأكثرها أهمية، وهذا الواجب غير منوط بجهة. معينة دون الجهات الأخرى حيث يقع على عاتق الجميع كما أن الدول والحكومات هي أكثر الجهات تحملًا لمسئولية المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية والحفاظ على نسيجها العمراني والحفاظ على ما بها من مباني تراثية وأثرية ذات قيمة معمارية وعمرانية. ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية في التعامل مع المقابر التي تحتوى على رفات الشخصيات الهامة، مثل ما مقبرة **Ohlsdorf** بألمانيا أو ما يُعرف بحديقة هامبورج الخاصة، حيث يرقد في هذه المقبرة عدد كبير من مشاهير هامبورج من شعراء وموسيقيين وفنانين، وكذلك عدد من ضحايا الحروب وكوارث القرن العشرين، حيث تم استغلال هذه المقبرة عبر جعلها حديقة كبيرة للتنزه والاستجمام ومكان للتأمل والتفكير بجوار قبور المفكرين السابقين، كما يمكن للزائر استكشاف المقبرة سيرًا على الأقدام عبر مسار تم تخطيطه مُسبقًا يُسمى "المسار الصامت" والذي يقود الزائر إلى قبور الشعراء وينتهي به إلى مسار آخر يقوده إلى مقابر الكُتاب والأدباء. يمكن الاستفادة من هذا التخطيط من خلال التعامل مع جبانات القاهرة في عدة محاور.

أولًا: يمكن رسم مسارات وخطط التجول بداخلها عن طريق حكايات الرحالة القدامى الذين وصلوا إلى مصر وانبهروا بجباناتها ووصفوا الحياة بها، وكذلك عبر الاستفادة من كتب المزارات التي تعود للعصور المصرية القديمة مثل العصر الأيوبي، والتي قام مؤلفوها بذكر كل من دُفن في جبانات القاهرة تفصيلًا، وبذلك يمكننا تحديث هذه الكتب وتحويل مخرجاتها إلى إشارات وعلامات مرجعية لتوجيه الزائر، هذا الأمر من شأنه أن يعمل على زيادة حركة السياحة الدينية في مصر خاصة من الدول الإسلامية ودول شرق آسيا، في ظل معاناة مصر اقتصاديًا خاصة في ملف السياحة. والسياحة الدينية وزيارة قبور الأعلام في جبانات القاهرة ليست أمرًا حديثًا، بل ذكرت كتب الرحالة القدماء أن المقابر المصرية كانت دائمًا عامرة بزوارها، خاصة طلاب الأزهر، الذين مازالوا محافظين على هذه الزيارات حتى اليوم، كما يجب خلق مسارات للمشاة داخل مناطق الجبانات، وتقليل حركة السيارات داخلها، كما يجب التخطيط للمناطق الخضراء التي تكاد تكون منعدمة داخل الجبانات، وزراعة الأشجار وتخصيص أماكن للاستراحة.

ثانيًا: العمل على ترميم المقابر المنهارة وإعادتها لطرازها المعماري الذي كانت عليه، وترميم الخطوط العربية والنقوش والزخارف اليدوية الموجودة على شواهد القبور، وتوثيق هذه المعالم في قوائم التراث، عوضًا عن اختراع حجج واهية من قبل الحكومة المصرية مفادها أن هذه المباني خارج قوائم التراث، فالعين المجردة لا تستطيع إنكار التراث والفن كما تنكره الحكومات.

ثالثًا: التزام الحكومة بالدستور المصري والمعاهدات الدولية بشأن توفير المسكن الملائم لسكان المناطق غير المخططة وسكان القبور الذين وصل تعدادهم نحو مليوني نسمة.

رابعا: البعد عن شق المحاور المرورية وإقامة الكباري داخل نطاق المناطق التراثية والبحث عن حلول بديلة مثل الانفاق، بحيث لا يؤثر ذلك على حرمة الحيز العمراني للمباني التراثية

يجب ان يلعب المجتمع دورًا مهمًا في المحافظة على المناطق التراثية، من خلال:

- الوعي :يجب أن يكون الناس على دراية بأهمية المناطق التراثية وكيفية الحفاظ عليها.
- المشاركة :يمكن للناس المشاركة في أنشطة المحافظة على المناطق التراثية، مثل التطوع أو التبرع.
- الضغط على الحكومات والشركات :يمكن للناس الضغط على الحكومات والشركات لاتخاذ إجراءات لحماية المناطق التراثية.

المراجع:

1- وليد محمد رشاد، حماية الاثار وعناصر التراث في القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥

2- تقي الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولي، ١٤١٨هجرية

3- محمد حمزة سماعيل الحداد، سلسلة الجبانات في العمارة الإسلامية قرافة القاهرة من الفتح الإسلامي الى نهاية العصر المملوكي، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٦

4- أبو الحسن نور الدين علي بن احمد السخاوي، تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركة، مطبعة العلوم والآداب، ٢٠١٩

5- هاني حمزة، صحراء المماليك بوابة السماء الشرقية، دار العين للنشر. القاهرة، ٢٠٢١

6- أبو العباس بن احمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٦

7- محمد مروان، مفهوم المواقع الاثرية،٢٠١٨، موقع mawdoo3.com

8- وزارة التعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إعداد المخططات الإرشادية للمناطق المتخلفة، ١٩٨٦

9- هيثم سمير محمود، اقتصاديات الحفاظ على النطاقات التراثية نحو منهج للتقييم الاقتصادي لبرامج الحفاظ وإعادة التأهيل، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة،٢٠٠٨

10- احمد رشدي، تنمية وتجديد المناطق الحضرية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة،١٩٨٥

11- علاء ياسين، العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التاريخية ذات الطابع، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ١٩٩٢

12- عبد الباقي إبراهيم، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية، مركز الدراسات التخطيطية والبيئية، القاهرة ١٩٨٢

13- وردة بلقاسم العياشي. دور قواعد المسئولية الدولية في تفعيل آليات الحماية القانونية للتراث الحضاري مقاربة تاريخية لتراث الأندلس الإسلامي، مقال منشور، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة الأمير سلطان، الرياض، المملكة العربية السعودية

14- محمد بشير شنيتي، الاثار والتراث في الجزائر، مجلة الاثار، الجزائر، العدد الخامس

15- قانون حماية الآثار القانون رقم 144 لعام 2006م ولائحته التنفيذية.

16- احمد عواد، الاستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة بشبرا، جامعة بنها، ٢٠٠٧

17 - عبد الحميد حمدي واخرون، دور التراث الثقافي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لتفعيل مبدأ الامان للمناطق التراثية والمناطق المحيطة بها مجلة الفنون العمارة للدراسات البحثية، المجلد الثالث. العدد 6. ديسمبر 2022

18 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2016). إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي

France: 75352 Paris 07 SP .oy de Place .In ,7منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ,اليونسكو

.يونسكو. (2016). إدارة التراث الثقافي العالمي. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – يونسكو.

19 - COISSARD Pascale, La protection du patrimoine culturel en cas de conflit armé : enjeux et limites du cadre international, Mémoire de fin d'études, Option Droit international, institut d'études politique de Lyon, université de Lyon 2, 2007

20 -)([4]) L'article premier de la loi sur le patrimoine française No 178 de 2004" Le patrimoine s'entend, au sens du présent code, de l'ensembledes biens, immobiliers ou mobiliers, relevant de la propriété publique ouprivée, qui présentent un intérêt historique, artistique, archéologique,esthétique, scientifique ou technique"

21 - Tomislav, K. J. Z. I. R. o. E., & Business. (2018). The concept of sustainable development: From its beginning to the contemporary issues. 21(1),

22 - Labadi, S., Giliberto, F., Rosetti, I., Shetabi, L., Yildirim, E. J. H., HERITAGE, T. S. D. G. P. G. F., & ACTORS, D. (2021). Heritage and the sustainable development goals: Policy guidance for heritage and development actors. 1(1), 1-69.

Abstract: Heritage has great historical, scientific and artistic value. Therefore, heritage has a high material value, and heritage is considered one of the basic components of every country. Therefore, any loss of this heritage or part of it is a loss of irreplaceable value and the erasure of some pages of history and the memory of peoples. Therefore, preserving heritage It is extremely important to preserve history and convey its facts correctly. (1)

The research studied the area of the Mamluk desert cemeteries, because it contains important antiquities and an ancient heritage that extends for hundreds of years, represented by school buildings, ditches, fountains, shrines, and domes. It also contains the graves of many famous people of science, art, and literature, who influenced society during their lives and whose impact still remains despite Their departure. The research also dealt with the effects of the destruction of these heritage buildings due to the construction of traffic corridors through them for the purpose of development, which led to the distortion of the urban fabric of the place, as well as the loss of many important heritage buildings that were affected by demolition shovels under the name of the dispute between the nature of the monument and the nature of the heritage.

The scientific method was also presented to deal with such heritage areas of global importance, with the aim of achieving sustainability programs, taking into account the development of these areas and preserving their historical value, and how to maximize ways to benefit from them, while at the same time preserving them.

The architectural cultural heritage is exposed to many positive external influences that give it value, and negative ones that cause damage. It was necessary to deal with these influences at all official and informal levels through a dual action that includes preserving and protecting that heritage, benefiting from it, and employing it to work as an effective tool in architectural development and creativity. And construction.